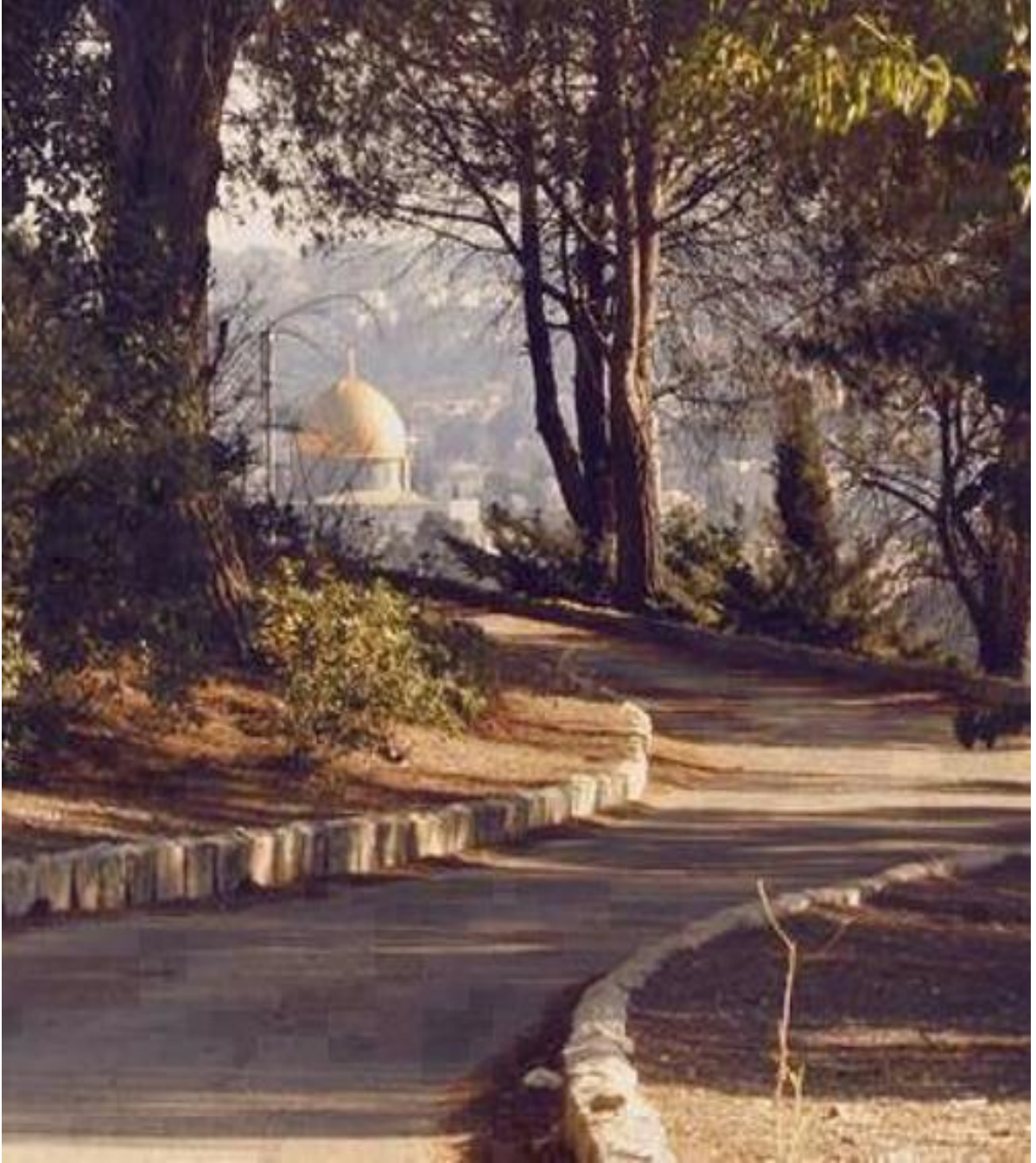


طريق إلى القدس

دراسة سياسية عن أهلية فلسطين بأن تكون دولة مستقلة وفقاً للمعايير الدولية. تشرح
هيكلية السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية وأثر الاحتلال على عمل السلطة
الفلسطينية. (2014/9/19)



منذ بداية هجوم السلام الفلسطيني بمبادرة إعلان الاستقلال الفلسطيني عام 1988 اتضحت معالم الدولة الفلسطينية، حيث تم تحديد حدودها بالضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية على أن تشمل كافة أوجه السيادة على ما تحت الأرض وما فوق الأرض، إضافة إلى السيادة على الحدود والفضاء الفلسطيني، وقدسية حق العودة للاجئين الفلسطينيين، **وسمة هذه الدولة أنها دولة ديمقراطية تؤمن بالتعددية السياسية والدينية، وهي دولة ذات ثلاث سلطات:-**

السلطة التشريعية ممثلة بالمجلس الوطني الفلسطيني (ويعتبر المجلس المركزي جزءاً منه، وكذلك المجلس التشريعي).

السلطة القضائية وتشمل القضاء الفلسطيني (وهو مكون من أركان ثلاث القانون المدني الفلسطيني، القانون العشائري الفلسطيني، الأنظمة الداخلية للفصائل الوطنية ومحاكمها الثورية).

السلطة التنفيذية وتشمل الهيئة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وهي تشرف على ما يلي (مكتب الرئاسة – السلطة الوطنية – مكاتب منظمة التحرير – لجان الشعبية للمخيمات والجاليات بالخارج- النقابات ومنظمات العمل الشعبي- الهلال الأحمر والمؤسسات المنبثقة عن الهيئة التنفيذية)

بخصوص **السلطة العسكرية** وجيش التحرير الفلسطيني فهي مرتبطة بمكتب الرئاسة وبالتنسيق مع الجامعة العربية.

وبخصوص **السلطة المالية** والصندوق القومي الفلسطيني فهو مرتبط بمكتب الرئاسة وبالتنسيق مع الجامعة العربي وهي تشمل برنامج الدول المانحة لدعم السلطة الوطنية وبرنامج الأمم المتحدة الأونروا.

وبخصوص **السلطة الأمنية** وتشمل الأجهزة الأمنية والمخابراتية وهي مرتبطة بمكتب الرئاسة. هذه هي الهيكلية العامة لمؤسسات الدولة الفلسطينية وهي تحظى بموافقة وطنية وعربية ودولية واسعة.

وعلى أرض السلطة الوطنية تم تشكيل وزارات وطنية بهدف تطبيق وتنفيذ ما أقره المجلس الوطني الفلسطيني وشمل ذلك على وضع آلية توظيف حسب الكفاءة، وضع مناهج تعليمية وطنية، خطط عمل لدوائر ومؤسسات خدمة المجتمع، إفراح المجال لنمو القطاع الخاص، إعطاء دور للمنظمات الغير حكومية على مختلف الأصعدة، حرية الرأي والإعلام، لجان

التنسيق الإقليمي وخصوصا مع الأردن والسعودية ومصر، استمرار التنسيق مع الجانب الإسرائيلي لحل مشاكل المواطنين.

وقد عملت الرئاسة على الربط بين مؤسسات الداخل والخارج من خلال دمج المؤسسات وتوحيد اللجان المشرفة على العمل وشملت القطاعات التعليمية والرياضية والإعلامية وحتى الأمنية والعسكرية والمالية.

لعل البعض يرى ما تقدم أمور عادية جدا، وكذلك الانضمام إلى الأمم المتحدة عادي جدا فنحن دولة مؤسسات مثل باقي دول المنطقة.

ودعونا نرى مدى قدرتنا على مطابقة شروط العضوية للأمم المتحدة

فالنقطة الأولى **القانون الفلسطيني** مطبق على المجتمع الفلسطيني بكافة فئاته ولكل احتياجاته، وهذه نقطة تشمل كافة أنواع القوانين والمحاكم العاملة في فلسطين. ونستطيع ضرب أمثلة كثيرة على فعالية القانون الفلسطيني.

النقطة الثانية **وتشمل على المستوى المعيشي ودخل الفرد في فلسطين**، وهي لها علاقة بإنتاجية الفرد والنتاج القومي الفلسطيني وهي مسألة صعبة للغاية حيث تعيش فلسطين تحت احتلال ولا تتحكم الدولة بالمعابر، إلا أن انفتاحه القانون الفلسطيني جعل المواطن حر باختيار عمله ضمن الأراضي الفلسطينية أو داخل إسرائيل والقانون الفلسطيني لا يجرم من يعمل داخل مستوطنات الضفة الغربية. كما أن المواطنين أحرار بإقامة شراكة مع غير فلسطيني لمشروع داخل فلسطين أو خارجه، كما أن الفلسطيني غير ملزم بالعيش داخل أو خارج الأرض الفلسطينية. وكذلك فالقانون الفلسطيني يسمح لدول المانحة بالإشراف التام على مشاريعهم وأحيانا تساعد السلطة بالإشراف، وكذلك هناك قانون متسامح لعمل المنظمات غير الحكومية ومؤسسات حقوق الإنسان. أما من ينظر للموضوع بارتفاع معدل البطالة، فالبطالة سببها إجراءات الاحتلال لا قوانين السلطة، إضافة إلي دعم ذوي الدخل المحدود في فلسطين يعتبر قضية مهمة للقطاعين العام والخاص.

النقطة الثالثة **وتشمل التعليم والثقافة**، وهي تشمل على مناهج التعليمية بالمدارس والكليات والجامعات مع ربطها بالمؤسسات الإقليمية والدولية وهذا حاصل فعلا ولا توجد أي نقطة على مناهج التعليم، وبخصوص الثقافة الفلسطينية فهي تشمل على المهرجانات والمؤسسات الثقافية وربطها بالمؤسسات الإقليمية والدولية. إضافة إلى قوانين ميسرة لعمل القطاع الخاص بالمجال التعليمي والتنقيفي وكذلك برامج الدول المانحة والمنظمات غير الحكومية.

النقطة الرابعة **الصحة** وتشمل على توفير الخدمات الطبية لكافة المواطنين بالتساوي ووضع قوانين للقطاع الخاص وبرامج الدول المانحة وكذلك المنظمات غير حكومية، وتوج هذا العمل بإصدار قانون الرقم الصحي لتسهيل ربط المعلومات الطبية بين القطاعات المختلفة.

النقطة الخامسة **الأمن الاجتماعي**، ويشمل على وضع قوانين لحماية المواطنين من المشاكل الاجتماعية ضمن المجتمع الديمقراطي مثل حقوق الطفل وحقوق المرأة وحقوق الأقليات وهناك قوانين تشمل كافة قضايا الأمن الاجتماعي وهناك آليات فاعلة لتطبيقها تتوافق والمعايير الإقليمية والدولية.

النقطة السادسة **البنى التحتية والماء**، وهي شعار السلطة الوطنية ببناء اقتصاد مقاوم ضمن توفير البنى التحتية والمياه لكافة قطاعات الشعب، وهي مرتبطة بمشاريع إقليمية وأخرى ضمن لجان التنسيق مع إسرائيل بمواضيع الطاقة الكهربائية وتزويد مياه الشرب ضمن برامج الدول المانحة. كما أن السلطة أصدرت قوانين ميسرة لعمل مشاريع الدول المانحة بنسبة إشراف كامل وكذلك قوانين لعمل المنظمات غير الحكومية.

هذه هي النقاط الستة المفروض توفرها بأي دولة تريد الانضمام للأمم المتحدة، إلا أن الموضوع لا ليس فقط عن استعداد السلطة لمطابقة هذه الشروط بل يتعداها للبعد السياسي للقضية ويشمل على أربعة محاور وهي

المحور الأول القانون الدولي

وتشمل القرارات الصادرة من الأمم المتحدة بخصوص القضية الفلسطينية ابتداءً بقرار التقسيم وحق العودة وما تبعها من قرارات ولعل أهمها قرارات التي صدرت بعد خطاب الأخ أبو عمار عام 1974 وخطاب الأخ أبو عمار عام 1988

المحور الثاني الاعتراف الدولي

وتشمل على قدرة الدبلوماسية الفلسطينية على حشد 134 دولة لتصويت مع إعلان الدولة لإنهاء القضية من الجولة الأولى، وإن كان هذا الأمر غير متوفر فسوف تدخل ضمن دهاليز القانون الدولي لتصل بالنهاية إلي قبول بإعلان الدولة ضمن سلسلة مراحل.

المحور الثالث العلاقة مع إسرائيل

وتشمل الالتزام باتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي وأهمها إعلان المبادئ (المعروف باتفاقية أوسلو) وخرطة الطريق وقرارات اللجنة الرباعية، وغيرها من الاتفاقيات ذات الصلة

المحور الرابع العلاقات الدبلوماسية لمنظمة التحرير الفلسطينية

وتشمل الاعتراف الدبلوماسي بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وتم إقرارها من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة دول عدم الانحياز. وهي تشمل فتح مكاتب وسفارات لمنظمة التحرير الفلسطينية بأكثر من ثمانين دولة بالعالم. بعضها بتمثيل دبلوماسي كامل وبعضها بمكاتب ذات اختصاص محدود وبعضها ممثلة بسفير غير مقيم.

ولكن السؤال البديهي لماذا الأمم المتحدة؟

السبب الحقيقي هو توقف لمفاوضات لأسباب التلية:-

- رفض الحكومة الإسرائيلية تكميل المفاوضات لما انتهت مع حكومة أولمرت وبالتالي العودة لمناقشة القضايا حسمت مع أولمرت، وهذا يظهر عدم جدية الجانب الإسرائيلي.

- استمرار بناء المستوطنات بالضفة الغربية والقدس.

- قضايا الجدار العازل وحصار غزة والمعتقلين.

- رفض التعامل مع المبادرة العربية.

إذن ففضية الأمم المتحدة لا تعني حقا إعلان دولة بقدر ما تحمل المجتمع الدولي مسؤولية توقف المفاوضات، وفشل الراعي الأمريكي وكذلك اللجنة الرباعية .

المفاوضات هي الهدف الحقيقي من هجوم إعلان الدولة الفلسطينية وقضية التصويت بالأمم المتحدة هي الوسيلة لضغط على المجتمع الدولي لإنصاف الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة.

المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي أخذت خمسة محاور

المحور الأول والمسمى **بالمفاوضات المباشرة** إن كانت سرية أو علانية ولا تشمل أي وسيط أو شاهد وهي بالعادة عقيمة لعدم التزام الجانب الإسرائيلي بها رغم أنها تناولت قضايا بتفاصيل التفاصيل.

المحور الثاني والمسمى **بالمفاوضات بإشراف الراعي الأمريكي**، ورغم أنها تتكلم بعموميات ولا تصل لمرحلة الحديث عن آليات عمل إلا أنها تصطدم بالتعنت الإسرائيلي باستمرار الاستيطان بالضفة الغربية والقدس وكذلك استمرار حصار قطاع غزة.

المحور الثالث والمسمى **بالمفاوضات بإشراف اللجنة الرباعية**، وهي تعمل على إيجاد البدائل والحلول إلا أن استمرار الاستيطان بالضفة الغربية والقدس وكذلك حصار قطاع غزة جعل عملها مستحيلاً.

المحور الرابع والمسمى بالمفاوضات المفتوحة وعنوانها **المرحلي المبادرة العربية للعملية السلمية** وهي تشمل إقامة علاقات سلمية مع كافة الدول العربية مقابل اعتراف إسرائيل بدولة فلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية وحل عادل لقضية اللاجئين. وقد وافقت عليها منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يصدر أي رد إيجابي من إسرائيل.

المحور الخامس والمسمى **بالمفاوضات ضمن ورقة عمل**، ولعل آخرها المبادرة الفرنسية وقد تعاملت منظمة التحرير الفلسطينية بإيجابية مع المبادرة الفرنسية، ولا يوجد رد إيجابي من الجانب الإسرائيلي.

وبخصوص سؤال هل التصويت بنعم أو لا يوقف النضال الشعبي الفلسطيني؟

النضال الفلسطيني وجد من بدء الحملات الصهيونية عام 1882 ومازال مستمرا، النضال الفلسطيني يشمل على الفعل الفلسطيني الطامح للاستقلال والحرية وأيضا رد الفعل الفلسطيني على الممارسات الصهيونية.

وقبل تفصيل ذلك علينا التأكيد على استمرار النضال الفلسطيني حتى ولو نجحنا باستحقاق الأمم المتحدة، لأن التصويت بنعم يعني تغيير سير المفاوضات ولا يعني تغيير مفهوم النضال الفلسطيني. فالنضال الفلسطيني سيستمر على نفس المنهاج بعد أو قبل التصويت بالأمم المتحدة.

بخصوص الفعل الفلسطيني كجزئية من النضال الفلسطيني القائم على مفاهيم الحرب الشعبية طويلة الأمد والمطور ضمن المفهوم الاقتصاد المقاوم ، والذي يشمل الاستمرار ببناء مؤسسات المجتمع المدني ورفع كفاءة الأداء الحكومي وتحسين إنتاجية الفرد من خلال برامج إعادة التأهيل والدورات التطويرية ، إضافة إلى تفعيل الديموقراطية من خلال إجراء انتخابات للاتحادات والنقابات الطلابية والمهنية والنسوية والشعبية وصولا لانتخابات التشريعية والرئاسية مع توسيع دائرة الدمج بين المؤسسات لتشمل كافة أجزاء الوطن وربطها مع المخيمات والجاليات الفلسطينية بالخارج. والاعداد لدورات منتظمة للمجلس الوطني الفلسطيني.

أما بخصوص رد الفعل الفلسطيني على الممارسات الصهيونية فهو الجزء المحوري بالنضال ضد الاحتلال ويشمل على استمرار الاستيطان بالضفة الغربية والقدس الشريف وقرار ضم القدس لدولة إسرائيل، وكذلك جدار الفصل العنصري وحصار قطاع غزة وقضية المعتقلين والقوانين الصهيونية العنصرية التي تحرم الفلسطيني من حقوقه المشروعة داخل الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وكذلك حقوقه داخل إسرائيل.

وينظر للمناهج الثوري الجديد للقيادة الفلسطينية ، بعدم ربط سير المفاوضات مع تهدئة النضال الشعبي الفلسطيني، وخير مثال على ذلك أن المفاوضات مع حكومة أولمرت لم توقف المسيرات الشعبية ضد جدار الفصل العنصري أو المطالبة بإفراج عن المعتقلين. أن هذا المنهاج الجديد على النضال الفلسطيني يعطي المبادرة الشعبية القوة والزخم المطلوبين، ويمنع المساومات السياسية المرحلية لحل أزمات الحكومة الإسرائيلية الآنية على حساب تخفيف أساليب المقاومة الشعبية المشروعة. إضافة إلى أن الكثير من الأساليب النضال الفلسطيني أخذت بعدا فلسفيا جديدا بمفهوم القيادة الميدانية ، حيث لا يمكن وقف مسيرات والاعتصامات بإيقاف قيادتها الميدانية ، لأن النضال الفلسطيني تجاوز مرحلة البناء الهرمي ليصل لمفهوم نضال السلاسل ذات رابط مركزي وهو أصعب أوجه التنظيم الشعبي مما جعل من قضية اعتقال قيادة ميدانية لا يساوي وقف الفعل النضالي. وجانب آخر من مهم أن النضال الفلسطيني عاد إلى شكله الحقيقي بإلغاء التفرغ للعمل النضالي للقواعد الشعبية مما يعني أن المناضل يمارس حياته بشكل عادي ويصرف على عائلته ويقوم بمهام ثورية لا تؤثر على استمرار أسلوب معيشتة.

أن المفاوضات وغيرها من عمل سياسي لا بد أن يكون داعما ومساندا للنضال الشعبي الفلسطيني ، وأن قضية التصويت بالأمم المتحدة لا بد ألا تتجاوز هذا المفهوم، أما الراهن على إسقاط الخيارات من الشعب الفلسطيني فهو مرفوض من القيادة الفلسطينية وكذلك من الشعب الفلسطيني.

إن الطريق إلى القدس تتطلب تظافر الجهد النضالي الفلسطيني الشعبي والسياسي، أن الفهم الواقعي للنضال الفلسطيني يمنحنا تقدير ما يمكن أن نحقق بالمستقبل، وضمن مفهوم النضال الشعبي السلمي حققنا جماهيرية واسعة للحق الفلسطيني وهي ظاهرة بالمتضامنين الدوليين ونشاط المنظمات غير الحكومية وموقف الحكومة الإسرائيلية من تعاضد دور نشطاء السلام الدوليين. وكذلك الأمر بخصوص النشاطات الشعبية لأنصار الشعب الفلسطيني بمختلف دول العالم من برامج سفن الحرية ومقاطعة المنتوجات الإسرائيلية وغيرها من الفعاليات الداعمة للنضال الفلسطيني.

إن الجهد السياسي الفلسطيني بالتعامل بإيجابية مع كل المبادرات المطروحة وكل أشكال المفاوضات، أعطى لمفهوم التصويت بالأمم المتحدة الزخم المطلوب، حيث تم كشف كل الأوراق أمام المؤسسات الدولية ، ومهما كان سقف الأمريكي المسموح به مرحليا ، فإن القيادة الفلسطينية استطاعت استثمار كل السبل الدبلوماسية المتاحة، وإن كان هدف الحكومة الإسرائيلية هو عزل القيادة الفلسطينية دبلوماسيا، فقد نجحت القيادة الفلسطينية بقلب المعادلة، والحكومة الإسرائيلية تخضع لمساءلة من المؤسسات الدولية ومن الدول الكبرى على أسباب توقف المفاوضات وعدم قدرة أصدقاء إسرائيل بالدفاع عن موقف الحكومة الإسرائيلية من المفاوضات.

إن الطريق إلى القدس سياسيا مرهون بإرادة المجتمع الدولي بإقامة سلام شامل وعادل، وإن الجهد النضالي الفلسطيني الشعبي والسياسي مازال يمتلك أساليب وخيارات كثيرة، ومهما كان القادم صعبا، فنحن أبناء ثورة وجدنا لتستمر وتنتصر.

خالد أبو عدنان

ولدت لاجئا وأحيا مهاجرا

2014/9/19